

الشرط الاول : احتراف الأعمال التجارية ويقصد به الاشتغال بعمل من الأعمال التجارية بصفة مستمرة ومنتظمة باعتباره مورداً للرزق على أن تكون ممارسة العمل باسمه والحسابه اي على وجه الاستقلال فعنابر الاحتراف إذا ثلث : 2: أن يكون العمل وسيلة للاجر للعيش والارزاق أو إحدى وسائله لذلك : 3: الاستقلال في مباشرة العمل التجاري .فينبغي أولاً أن يباشر الشخص عملاً تجاريأ ، فالاعمال المدنية مهما تكررت مباشرتها لا يكتسب مباشرتها صفة التاجر ، فالطبيب الذي يعمل في عيادته الخاصة ، والمحامي والمحاسب وكل من يمارس مهنة حرة كل هؤلاء لا يكتسب أي منهم صفة التاجر مهما استمر اشتغالهم بهذه المهنة وتكررت مباشرتهم لأعمالها . وعلى ذلك فإنه ينبغي أن يحترف الشخص أعمالاً تجارية سواء كانت أعمالاً تجارية منفردة أو عماد من أعمال المقاولات التجارية ، على نحو عارض لا يكفي لإضفاء صفة التاجر على مباشره . ولا يتشرط أن تكون الحركة التجارية هي النشاط الوحيد أو حتى النشاط الرئيسي للشخص حتى بعد تاجرًا ، فقد يشتغل الشخص بحرف متعدد إحداها هي الحرفة التجارية ويبقى في نظر المشرع تاجرًاطبق عليه أحکام التجار ، فالطبيب أو المزارع أو المحامي الذي يباشر عملاً تجاريًا على وجهه الآخر يكتسب صفة التاجر رغم أنه يمارسه إلى جانب عمله الزراعي أو مهنته الحرة . وقد يحظر القانون مباشرة الأعمال التجارية على بعض المستغلين بوظائف أو مهن معينة ، فإذا خالف واحد من هؤلاء أحکام القوانين الحاكمة لمهنته أو وظيفته وبباشر الأعمال التجارية فإن ذلك لا يحول دون اكتسابه صفة التاجر متى توافرت شروطها ، غاية ما في الأمر أنه تطاله الجزاءات التأديبية التي تقضي بها قوانين وظيفته . وينبغي أن يكون العمل مشروعًا حتى يكتسب من يباشره صفة التاجر فمن يحترف شراء مواد مخدرة يقصد بيعها فإنه لا يكتسب صفة التاجر فالناظر مرکز قانوني لا يتتصف به إلا من يمارس أعمالاً مشروعة .